Journal home page: https://sej-lagh.com
ASJP: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/644

مجلة التمكين الاجتماعي
المجلد 04 / العـدد 01 / مارس 2022 / ص ص 62 - 79

العناقيد الصناعية الإستراتيجية البديلة لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- الجزائر نموذجاً

Article Title in English Alternative strategic industrial clusters to enhance the competitiveness of small and medium enterprises- Algeria as a model

صديقي أحمد، الطيبي عبد الله
Seddiki Ahmed, Tayebi Abdallah
جامعة أحمد دراية - أدرار (الجزائر)، البريد الالكتروني: Seddiki_ahmed82@yahoo.fr
جامعة أحمد دراية - أدرار (الجزائر)، البريد الالكتروني: tayebiabdellah@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/01/26 تاريخ القبول: 2022/03/19 تاريخ النشر: 2022/03/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية العناقيد الصناعية في تفعيل العلاقات التشابكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكيف يمكن لها أن تدعم وتعزز تنافسية الاقتصاد الوطني هذا الموضوع الذي تزايدت أهميته في معظم دول العالم اليوم ببرامج تنموية قائمة على دعم العناقيد الصناعية، للرفع من مستوى النمو وتحسين التنافسية على مستوى الصناعي والاقتصادي ككل.

حيث تم الاعتماد في هذه الدراسة على تحليل الأسس النظرية التي لها علاقة بالموضوع، بالإضافة إلى تشخيص العناقيد الصناعية العالمية كنماذج ناجحة لعل أن تستفيد منها الجزائر، ومحاولة تطبيقها لأهميتها وأثرها البالغ في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام.

وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني العديد من العراقيل والمشاكل التي تجعلها غير قادرة على المنافسة، حيث أن هذه الأخيرة نشأت بصفة عفوية دون دراسة أو تخطيط ممنهج من صانعي القرار، بالإضافة إلى نقص وغياب آليات الدعم والتحفيز بما فيها الدعم المالي لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومرافقتها للوصول لمراحل متقدمة لتصدير منتجاتها.

الكلمات المفتاحية: *المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الاقتصاد الوطني، العناقيد الصناعية، النمو الاقتصادي.*

Abstract:

This study aims to identify the importance of industrial clusters in activating the networking relationships of small and medium enterprises, and how they can support and enhance the competitiveness of the national economy. This topic has increased in importance in most countries of the world today, development programs based on supporting industrial clusters, to raise the level of growth and improve competitiveness. At the industrial and economic level as a whole.

The study was based on an analysis of the theoretical foundations related to the topic, as well as on the diagnosis of global industrial clusters as models that could benefit Algeria, trying to apply them given their importance and their great impact on the support of the competitiveness of SMEs in particular and the economy in general.

We concluded from this study that small and medium-sized enterprises face many obstacles and problems that make them uncompetitive, the latter having been created spontaneously without systematic study or planning by decision-makers. In addition, there is a lack of support mechanisms and incentives, including financial support for these SMEs and their assistance to reach advanced stages in the export of their products.

Keywords: *Small and Medium Enterprises; National Economy; Industrial Clusters; Economic Growth.*

- المؤلف المرسل: الطيبي عبد الله، البريد الالكتروني: tayebiabdellah@yahoo.fr

ISSN: 2676-234X DOI 10.34118/sej.v4i1.1976 EISSN: 2716-9006

1-مقدمة:

لقد أصبح العالم اليوم يشهد تزايد في حدة المنافسة بين مختلف دول العالم وذلك راجع للانفتاح الاقتصادي والحرية الاقتصادية التي تعرفها الأسواق العالمية، ونتيجة لهذه التطورات أظهرت التجربة العملية أنه لا يمكن لأي دولة أن تكتفي ذاتيا من كل شيء وأن تنافس في كل شيء، وبالتالي يكمن الحل الأنجع لمواجهة معضلة انفتاح الأسواق في تخصص كل دولة من بلدان العالم في إنتاج سلعة أو مجموعة السلع لا يمكن مجاراتها نظرا لامتلاكها ميزة نسبية أو تنافسية فيها، من خلال الاعتماد على تنافسية صناعية أو صناعات محددة في الدولة يوفر لها المناخ الاستثماري الصناعي للازدهار ، وتنشأ تنافسية هذه الصناعة من جراء تكامل وترابط جميع مكونات أنشطتها و الأنشطة المساعدة لها بشكل هرم أو عنقود صناعي.

على العموم لا تزال الجزائر بحاجة إلى تطوير جهودها وسياساتها الموجهة لتنويع اقتصادياتها وهياكلها الإنتاجية، فالنجاح في ذلك يبقى رهيناً بدور الدولة في مواجهة التحديات التي تقف أمام تنويع القاعدة الإنتاجية، ومن ثم خلق منتجات تنافسية ذات قيمة مضافة عالية وضمان أن تأخذ إستراتيجية العناقيد الصناعية طابع الاستمرارية والديمومة، وليس الطابع الظرفي، وذلك من خلال التعامل معها ضمن أطر مخططة طويلة المدى، وألا يكون فقط بمثابة ردود أفعال ذات طبيعة مؤقتة.

1-1- إشكالية البحث:

إن الجزائر وعلى غرار العديد من الدول وفي ظل انخفاض أسعار المحروقات التي تمثل 98%، من الصادرات الوطنية ومن منطلق أهمية موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا الاهتمام الكبير بها من طرف الجزائر منذ عقود كحل لتنويع هيكل الصادرات والخروج من مشكل التبعية للمحروقات، وعلى ضوء كل ما سبق يمكننا صياغة الإشكالية التالية:

" كيف يمكن تفعيل إستراتيجية العناقيد الصناعية من اجل زيادة القدرة التصديرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"؟

1-2- أهمية الدراسة:

يكتسي موضوع البحث أهمية بالغة باعتباره يتناول قطاعا اقتصاديا مهما يتمثل في آلية العناقيد الصناعية لدعم وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الدور الذي أصبح تؤديه في العديد من الاقتصاديات التي تبنته كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية، حيث يساهم في الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول و توفير مناصب التشغيل، و خلق الانسجام والتكامل في تركيبة النسيج الاقتصادي، بالإضافة إلى مساهمته في خلق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة بين الأقاليم من جهة، ومن جهة أخرى يمكن اعتباره بديلا لترقية و تنويع الصادرات خاصة في الاقتصاديات النفطية قصد تعزيز قدراتها على الصمود أمام المنافسة المحلية والدولية.

1-3- الدراسات السابقة

- محمد بومخلوف، التوطين الصناعي في الفكر والممارسة، شركة الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر،2000 ، حيث توصل الكاتب إلى أن الحيز المكاني يحتوي على عدد لانهائي من المواقع التي يمكن أن تتوطن فيها المشروعات الصناعية وتختلف وجهات النظر في اختيار وتحديد وترتيب العوامل الخاصة بالتوطين الصناعي بين المتخصصين طبقا لاختلاف التخصصات والمعايير بين الباحثين.

- لبنى عبد اللطيف، العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، مركز المعلومات ودعم القرار، القاهرة، 2003.

حيث تحدثت الباحثة عن الجانب النظري، حيث اهتمت بدراسة متغيرين أساسيا اللذان يتمثلان في العناقيد الصناعية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، توصلت من خلالها إلى الكشف عن المزايا الناتجة عن قيام العناقيد الصناعية مستعرضة

أنواعها، ودورة حياتها إذ تعتبر الباحثة أن العناقيد الصناعية تساهم في إيجاد حلول متكاملة لمشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وان استراتيجيات تطوير العناقيد الصناعية يتم وضعها وفق متطلبات كل حالة لوحدها.

- عبد الناصر الجاسم، إثر تشكيل العنقود الصناعي في تطوير القدرة التنافسية للصناعات المحلية بالتطبيق على الصناعات النسيجية، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة الأعمال، جامعة حلب، سوريا، 2007.

حيث قدم الباحث مفهوم جد مهم في عملية تأقلم المؤسسات مع البيئة المتغيرة، والذي يتمثل في العناقيد الصناعية، ولقد هدف بحثه إلى معرفة المحركات التي تؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية لهذه المؤسسات، بالإضافة إلى الرفع من نسبة القيمة المضافة لهذه المؤسسات الحديثة النشأة في قطاع المنسوجات في مدينة حلب، وكاقتراح قدمه الباحث الذي أصر فيه عن إنشاء عنقود صناعي للمنسوجات باعتبار أن لها مقومات اقتصادية واجتماعية.

1-4- المنهج البحث:

و لبلوغ هذا الهدف إعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي لتتبع إستراتيجية العناقيد الصناعية و قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، و اعتمدنا كذلك على تحليل الإحصائيات الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى معرفة مساهمة هذه المؤسسات في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات مستندين على التقارير و الإحصائيات التي تقدمها المؤسسات والهيئات الرسمية الجزائرية من الوزارة الوصية على القطاع، ووزارة المالية، بنك الجزائر و الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، حيث اقتصرنا في الحدود الزمنية للدراسة على الفترة 2010-2018 التي تجددت فيها الصدمات النفطية وتأثر صادرات المحروقات، مما استدعى البحث عن البدائل لتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات باعتبار أن قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أحد هذه البدائل لتحقيق الغرض المرجو ، حيث قسمنا هذه الورقة البحثية إلى أربعة محاور أساسية ممثلة في:

- مفاهيم عامة لإستراتيجية العناقيد الصناعية
- تجارب عالمية رائدة في مجال العناقيد الصناعية
- واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
- إستراتيجيات تعزيز القدرة التنافسية للعناقيد الصناعية في الجزائر

2- مفاهيم عامة لإستر اتيجية العناقيد الصناعية

2-1- مفهوم العناقيد الصناعية:

لقد ظهر أول تعريف واضح لمفهوم التجمعات الصناعية في عام 1990، طرحه البروفيسور "مايكل بورتر " رئيس ومؤسس معهد التنافسية في جامعة هارفارد، في كتابه المزايا التنافسية للأمم " Competitive Advantage of Nations "، فبعد العديد من الدراسات والأبحاث التي أجراها عن كيفية تطوير تنافسية الدول وجد أن أفضل أسلوب لتحقيقي هذا الهدف هو التركيز على سياسات الاقتصاد الجزئي و إيجاد مناخ استثماري جاذب للمؤسسات الصناعية، ووجد أن أفضل بيئة لهذه المؤسسات هي بيئة العناقيد الصناعية التي كثيرا ما يطلق عليها مصطلح التجمعات الصناعية.

وطبقا ل " بورتر " فان العناقيد الصناعية هي " ظاهرة اقتصادية يتم وضعها في سياق التنافس بين العديد من المؤسسات التي تتنافس وتتعاون في نفس الوقت للحصول على مزايا اقتصادية مختلفة" (Economies, 2007) .

و وفقا لـ " دويرينجر " و " تركلا "" Terkla " &"Doeringer " فان العناقيد الصناعية عبارة عف " تركيز جغرافي للصناعات يؤدي إلى تحقيق مكاسب من خلال الموقع المشترك" وحسب " سيمي Simmie " و " سينيت Sennett " فان العناقيد الصناعية هي " : تركيز لشبكة من المنتجين في منطقة جغرافية واحدة تربطها قواسم مشتركة وتعمل تحت نفس ظروف السوق".

وتعرف العناقيد الصناعية بأنها:" تجمعات جغرافية محلية، إقليمية أو عالمية "، لمجموعة من المؤسسات والمؤسسات المرتبطة والمتصلة ببعضها البعض في مجال معين، مما يجعلها نظاما متكاملا من الأنشطة اللازمة لتشجيع وتدعيم التنافسية" بحيث تدخل في علاقة تكامل وتشابك فيما بينها بشكل رأسي وأفقي، في جميع مراحل العملية الإنتاجية مكونة بذلك سلسلة كاملة للقيمة المضافة للمنتج. (محمد عبد الحليم عم، 2007).

كما تعرف بأنها " مجموعة مؤسسات مركزة قطاعيا وجغرافيا، تنتج وتبيع تشكيلة من المنتجات المرتبطة أو المتكاملة وبالتالي تواجه تحديات وفرصا مشتركة «.

أن العناقيد في العادة تتخذ صبغة مكانية بتركزها في مكان جغرافي واحد وهو ما يطلق عليه بالعنقود المكاني (الإقليمي) Regional Cluster.

مثال ذالك صناعة الكمبيوتر كالخدمات ذات العلاقة بتكنولوجيا المعلومات في (Valley Silicon)، حيث تعتمد درجة تركز العناقيد إلى حد ما على مدى تطور وسائل النقل والاتصالات، الأمر الذي يتوقع معه أن يكون للتطور الكبير في مجال الاتصالات أثر على هذه الظاهرة، وخصوصا في الصناعات القائمة على المعرفة كصناعة تكنولوجيا.

انطلاقا من هذا التعاريف، يلاحظ أن العناقيد الصناعية يمكن أن تتضمن :(هيكل، 2003،ص:20)

- المنتجين كالموردين للمدخلات الأساسية (مواد خام للإنتاج، المعدات، الآلات... الخ.)
- موردي خدمات البنية التحتية الخاصة بالصناعة، قنوات التسويق، منتجي المنتجات المكملة كذلك المؤسسات التي تستخدم مدخلات متشابهة وتكنولوجيا متقاربة، إضافة إلى :هيئات التمويل والمتمثلة في:
- الهيئات الحكومية وغير الحكومية (الجامعات، معاهد التدريب)، كذلك هيئات المواصفات كالجودة والتقييس، بالإضافة إلى مؤسسات التدريب كالتكوين المهني.
- النقابات المهنية التي تقدم خدمات التدريب، التعليم، المعلومات كالبحث العلمي كالدعم الفني.

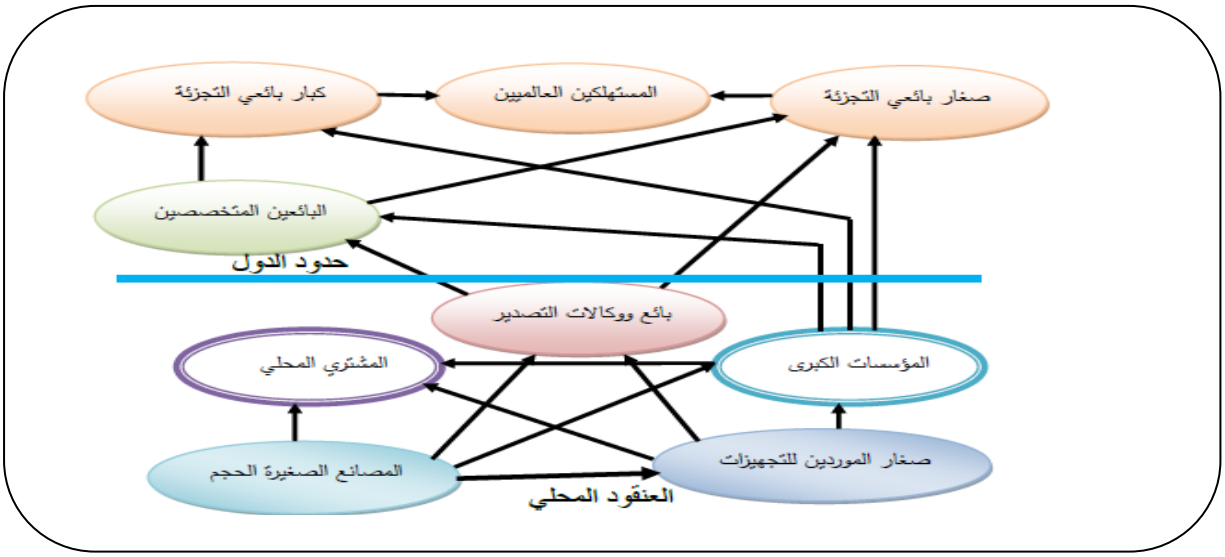

المصدر: وحدة الدراسات الاقتصادية، العناقيد الصناعية (الجزء الأول) مفهومها كآلية عملها، صندوق التنمية الصناعية السعودية، تقرير اقتصادي، سبتمبر،2007، ص: 07

شكل 01: يوضح ربط العناقيد الصناعية المحلية بالعالم الخارجي.

2-2- أنواع العناقيد الصناعية:

ونذكر منها:

2-2-1- العناقيد الصناعية حسب النشأة:

حسب النشأة يمكن أن يتكون التجمع بشكل طبيعي (تلقائي)، نتيجة لوجود تاريخ قديم للمنطقة في هذه الصناعة نتيجة لتوافر الموارد الطبيعية والمواد الخام لوجود المهارات اللازمة لدى السكان أو ارتفاع الطلب المحلي.

2-2-2- العناقيد الصناعية حسب المنتج:

حسب المنتج يمكن أن يصنف التجمع على انه:

- تجمع صناعة السيارات كما في (ديترويت في الولايات المتحدة الامريكية)

- وقد يأخذ تجمع خدمات مالية (لندن ونيويورك)، أو خدمات سياحية أو إعلامية (هوليود) أو تجمع صناعة الاتصالات (ستوكهولم في السويد) (طايماز، 2002،ص:87)

2-2-3- العناقيد الصناعية حسب المنتج:

توجد نوعين للعناقيد الصناعية حسب المنتج وهما (خيربك، 11-11-2005) :

- عناقيد مترابطة رأسياً: وفيه يتكون التجمع من مؤسسة أو بعض المؤسسات الكبيرة، ويمدها عدد من المؤسسات الأصغر بمدخلات الإنتاج وهي علاقة بين المشترين وبائعين كتجمعات صناعة السيارات والطائرات.

- عناقيد مترابطة أفقياً: وفيه يتكون التجمع من عدد كبير جدا من المؤسسات المتوسطة والتي تنتج منتجات نهائية وتسوقها، وهي تشترك في التقنية وقوى العمل والموارد وربما في أسواق المنتجات النهائية.

2-3- مراحل نشأة العناقيد الصناعية:

2-3-1- مرحلة نشأة العناقيد الصناعية:

ويمُكن أن نشير إلى أهمية تكوين مثل هذه العناقيد نتيجة تزايد الطلب على سلعة أو خدمة غير متوفرة وتفضيل المنتجين التواجد بجانب عوامل الإنتاج أو في الأماكن التي تتوفر فيها الصناعات المغذية (Industry, 2014).

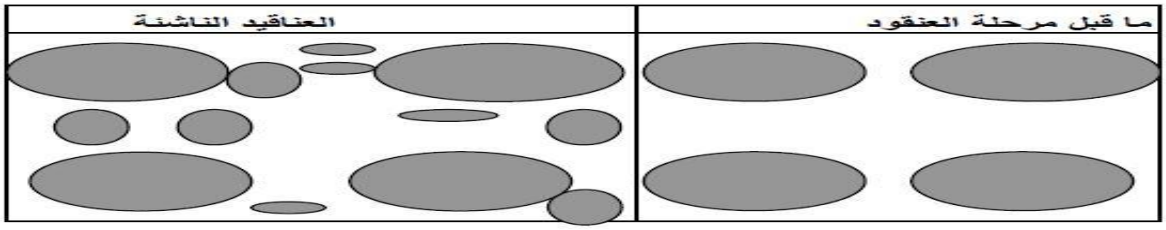

المصدر: زايري بلقاسم، العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة شمال إفريقيا، العدد02، ص: 178.

شكل 02: مرحلة تشكل العناقيد

2-3-2- مرحلة توسع العناقيد الصناعية:

عندما تنتهي عملية تكوين العنقود، وبداية عملية الإنتاج يبدأ هذا الأخير في التطور والنمو، وخاصة في ظل توفر المؤسسات المحلية التي تدعم وتساند العنقود الصناعي مع وجود المنافسة بين المؤسسات العاملة، كما يظهر أهمية الموردين المتخصصين وتبدأ عملية التراكم المعرفي داخل العنقود، كما تعمل المؤسسات المتخصصة على توفير الأبحاث والبنية الأساسية والتدريب المتخصص للعاملين (صقر، 1997)

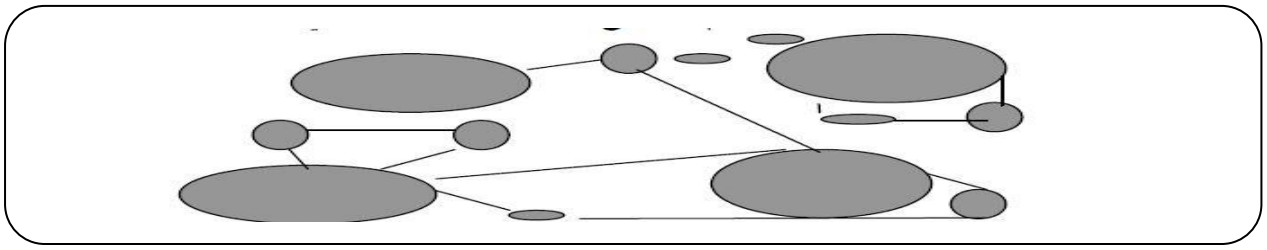

المصدر: زايري بلقاسم، مرجع سابق، ص: 178.

شكل 03: توسع وتطور العنقود الصناعي

3-3-2- مرحلة العناقيد الصناعية المتكاملة:

إن وجود التعاون ما بين العناقيد قد يؤدي إلى تطورها ويمكن أن نقدم مثال عن عنقود صناعة الأجهزة المنزلية وعنقود صناعة الأثاث بألمانيا، فعلى الرغم من اختلاف المنتجات ومدخلات العملية الإنتاجية واختلاف التكنولوجيا المستخدمة، إلا أن هناك نقطة اتصال بين العنقودين وهي عملية بناء المطابخ التي تشمل على الأجهزة المنزلية ونجد صادرت ألمانيا من هذه النوعية أكبر من صادراتها من الأجهزة المنزلية أو من صناعة الأثاث، والشكل يظْهر طبيعة التشابك في العناقيد المتكاملة.

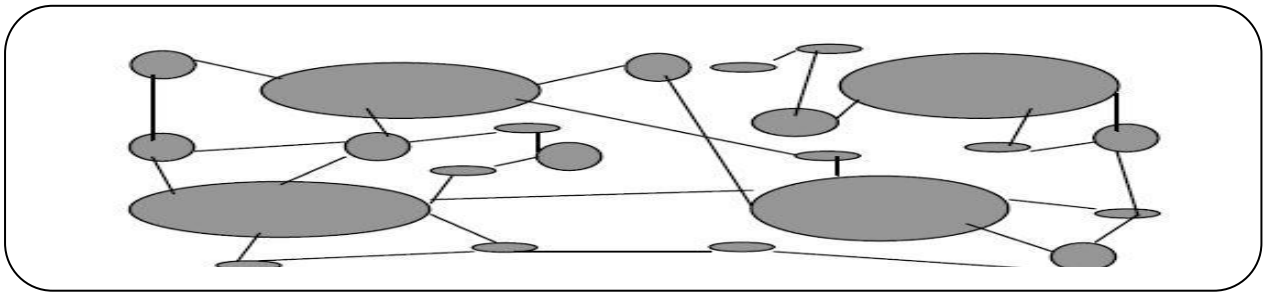

المصدر: زايري بلقاسم، مراجع سابق، ص: 179.

شكل 04: العنقود الصناعي المتكامل.

3- تحارب عالمية رائدة في مجال العناقيد الصناعية

3-1- تجربة وادي السيلكون فالي "Silicon Valley" بالولايات المتحدة الأمريكية:

تم اختيار وادي السليكون لأنه أفضل نموذج عملي عالمي لتجمع حضري تكنولوجي، حيث أن نجاحه واستدامته قرابة الستون عاماً، حتى الآن كان سببًا لأن تنتهج كل الدول الطامحة للولوج عالم المشروعات الحضرية الذكية، فأصبح وادي السليكون نموذج يقتدى به بل وتسمية مشروعاتهم بنفس الاسم، وتعد الصناعات التكنولوجيا في أمريكا أكبر الصناعات التي معدل نموها أكبر من 50 % من أي صناعات أخرى، ويظهر تأثيرها بقوة في التصدير كما أن لها تأثير كبير على الأمن القومي.

3-1-1- عوامل نجاح وادي السليكون:

ويمكن إيجازها فيما يلي (القرار، 2003،ص:12.):

- توفر بنية أساسية مدعمة حكومياً (البعد الفني، البعد الاجتماعي، الموارد التعليمية)؛
- تواجد عديد من المختصين لديهم خبرة فنية ذكية أهلتهم لتأسيس الـ silicon vally؛
- وجود مصادر تمويلية وبنكية تقدم قروض لإنشاء هذه المؤسسات بحيث يكونوا شركاء في المؤسسات الفنية العاملة؛
- استقلالية الجامعات الأمريكية (جامعة ستانفورد)، والتي تتيح لها تحديد التوجهات الإستراتيجية؛
- جودة نظام التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية وتكيف مخرجاته وفقاً لاحتياجات المؤسسات المحلية؛
- السمعة الطلابية لجامعية ستانفورد على المستويين المحلي والدولي، وهذا التميز يسمح يجذب أفضل الطلبة، الأساتذة والباحثين؛
- تواجد موارد بشرية تتوفر على الخبرة الفنية العالية، والتي ساهمت بشكل رئيسي في نجاح المشروع؛
- روح المبادرة بالإضافة إلى وجود شبكة أعمال فريدة من نوعها؛
- توفر التمويل اللازم لإنشاء المؤسسات وتنوع مصادره من خلال مبيعات التراخيص المؤسسات وإبرام العقود مع القطاع الخاص؛
- قلة تكلفة الأجهزة والقرب من جامعة ستانفورد وهذا ما جعل المشروع يحقق وفورات خارجية، والتي بدورها ساعدت على تخفيض أسعار منتجات المشروع وبالتالي رفع قدراتها التنافسية؛
- توافر فرص عمل بحيث أن العاملين عادة ما يقوموا بتغيير مواقعهم بمعدل كل ثلاثة سنوات، مما يجعل الآلية العظمى للعاملين في هذا المشروع يعملوا مع بعضهم البعض، مما يزيد من التعاون وتبادل الخبرات؛

3-2- التجربة الايطالية في مجال دعم العناقيد الصناعية:

3-2-1- العناقيد الصناعية في ايطاليا:

تعتبر ايطاليا دولة رائدة في اعتماد إستراتيجية العناقيد الصناعية فأصبح يطلق عليها بمصطلح ايطاليا الثالثة فهي تقع شمال شرق ايطاليا ووسطها، وقد تجلى النمو الاقتصادي الذي شهدته هذه المنطقة من خلال ارتفاع معدلات التشغيل وزيادة الاستهلاك، تراجع اتجاهات الهجرة.

وقد حققت المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم الايطالية نجاحا خاصاً في إنتاج السلع التقليدية كالأحذية، حقائب اليد الجلدية، الملابس المحبوكة والأثاث، الآلات الموسيقية، والأغذية المجهزة فضلا عن الصناعات التي تزود هذه القطاعات بالآلات، وايطاليا الثالثة ليست كيانا متجانسا، فالتكتلات الموجودة في المناطق الشمالية – الشرقية تختلف من عدت وجوه كثيرة عن تلك الموجودة في المناطق الوسطى.

فقد قدر عدد العناقيد في ايطاليا بعدد 200 عنقود يعمل بها حوالي 2.200.000 عامل في القطاع الصناعي، هؤلاء يمثلون نسبة 42.5% من اليد العاملة في ايطاليا، ويبلغ عدد المؤسسات بها 90.000 مؤسسة برقم أعمال يقدر ب 67 مليار ارو وبحجم صادرات يتعدى 90مليار دولار.

وتتميز المؤسسات الايطالية بميزتين هامتين هما المرونة والقدرة على الاستجابة، ورغم ذلك فإنها في الكثير من الأحيان تعجز عن تلبية متطلبات السوق خاصة عند الطلب بكميات كبيرة على منتجاتها، كما تعد في اغلب الأحيان عاجزة عن القيام باستثمارات تساعدها على الوصول إلى أسواق جديدة، ورغم الصعوبات التي تواجهها إلا أنها استطاعت اكتساب درجة عالية من القدرة التنافسية بفضل تنظيمها المحكم في شكل عناقيد صناعية (كمال، 2000)

3-2-2- خصائص العناقيد الايطالية:

من بين أهم خصائص العناقيد الايطالية، ما يلي:

- **التخصص المرن:** إن خصائص السلع المنتجة ضمن العناقيد الايطالية تكون منتجة حسب طلب الزبائن ومتنوعة ومهيأة تبعا لطراز رفيع، ويسمى شكل الإنتاج الذي يتيح للشركات صون قدرتها التنافسية بفضل النوعية وسرعة الابتكار الاستجابة ب " التخصص المرن ".

- **المعرفة والابتكار:** يمكن توضيح بعض الجوانب المميزة للابتكار في العناقيد الايطالية من منطلق أن الابتكار ينطلق من المؤسسة باعتباره عملية انفرادية تحصل داخل المؤسسة، حيث يصبح الابتكار عملية جماعية داخل التكتل الايطالي، وذلك بسبب تدفق المعارف الترابطية للعلاقات داخل التكتل، فتقاسم قوة العمل محلياً يمكن من تقاسم تلقائي لمجموعة من المعارف والمهارات بصورة تلقائية في بقية الشركات داخل العنقود.

وتجري عملية الابتكار داخل العنقود الايطالي بواسطة عملية متواصلة من الخطوات الصغيرة التراكمية تشمل القيادة والعاملين، وبوجه عام تنتشر المعارف التي تنتج داخل المؤسسات التابعة للتكتل انتشاراً سريعاً داخل التكتل ذاته، وتنتشر انتشاراً بطيئاً جداً خارجه فتضمن بذلك للعنقود الحصول على ميزة تنافسية تميزه عن غيره.

وقد حظي شكل المعارف في العناقيد الايطالية بقدر كبير من الاهتمام لان البعد الاجتماعي لهذه التكتلات يسهل من استخدام إنتاج وانتشر ما يسمى بالمعرفة الضمنية، عكس التي تعرف بالمعرفة المقننة (عبد القادر، 2010).

- **المنافسة والتعاون والترسيخ المؤسسي:** ما يميز العلاقات التي تربط العنقود الصناعي بأنها علاقات " ترابط بدون تبعية "، أي أن البيئة التنافسية هي مزيج من المنافسة والتعاون، فالمؤسسات التي تنتج نفس المنتجات تنافس منافسة شرسة، لكن هذه المنافسة تنظمها القواعد الضمنية، كما أن المؤسسات تتعاون داخل العنقود في تنفيذ مشاريع مشتركة، كتوفير خدمات البنية التحتية والخدمات الحقيقية (النجار، 1999،ص:14).

فالعناقيد الصناعية الايطالية ترتبط ارتباطا وثيقا بالجانب المؤسساتي الذي يميز المؤسسات التابعة للدولة، مثل نقابات العمال ومنظمات القطاع الخاص...الخ، وهذه الهياكل المتطورة تساعد في تسهيل التعاون بين المؤسسات وبين بقية أعضاء المؤسسات العامة.

- **التنوع والديناميكية:** تؤكد العديد من المؤلفات والدراسات المتعلقة بالتجربة الايطالية على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، خاصة المؤسسات الحرفية الصغيرة، ورغم أهميتها الاقتصادية إلا أن لها علاقات مع شركات أكبر حجماً، وعلاقات داخل التكتل متنوعة للغاية وتتراوح بين المساواة والتعذية على أحد طرفي سلسلة القيمة المضافة.

4- و اقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجز ائر

4-1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ظهر مصطلح" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " في مختلف دول العالم ليعبر عن نوع معين من المؤسسات التي يصعب تقد يم صورة واحدة لها، وهذا راجع لاختلاف السياسات والتوجهات والمستوى الاقتصادي والاجتماعي للدول، حيث تعتبر المؤسسة الصغيرة ولمتوسطة من أهم التنظيمات المعتمد عليها في التنمية الاقتصادية.

وقد اعتمد الاتحاد الأوربي مفهوم موحدا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1996، لأن وجود أكثر من تعريف أمر من شأنه أن ينشئ نوعا من عدم الاتساق، بالإضافة إلى التأثير السلبي على التنافسية بين المؤسسات المختلفة (لخلف 2004/2003)، وتم تلخيص المفهوم في الجدول الموالي.

جدول 01: التعريف المعتمد في الاتحاد الأوربي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع المؤسسة	عدد الموظفين	الحد الأقصى لرقم الأعمال	الحد الأقصى للميز انية
المصغرة	09	-	-
الصغيرة	49	07 مليون اورو	05 مليون أورو
المتوسطة	249	40 مليون أورو	27مليون أورو

المصدر: سعيد عمير، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، حافز أم عائق أمام تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الشلف، يومي 18/17 أفريل 2006، ص: 696.

وقد عرف المشرع الجزائر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق القانون رقم 17-02 المؤرخ في 11 جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير (م ص م)، فقد عرفت هذه المؤسسات وفقا للمادة 05 بأنها: مؤسسة إنتاج سلعة / خدمات، تشغيل من 1 إلى 250 عامل، لا يتجاوز رقم إعمالها السنوي 04 ملايير دج، أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 01 مليار دج، تستوفي معيار الاستقلالية.

هذا وقد تطرق التعريف إلى التفرقة ما بين المؤسسات المتوسطة والمؤسسات الصغيرة والمؤسسات المصغرة في كل من المواد التالية: "المادة 08 " تعريف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغيل ما بين 50 إلى 250 عاملا، ويكون رقم أعمالها ما بين 400 مليون و4 ملايير دج، وان تكون إيراداتها ما بين 200 مليون دج إلى 1 مليار دينار جزائري". " المادة 09" تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 400 مليون دج، ولا يتجاوز مجموع إيراداتها السنوية 200 مليون دينار جزائري". " المادة 10 " تعريف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل من عامل (1) إلي (9) عمال، وتحقيق رقم أعمال اقل من (40) مليون دج، أو لا تتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرين (20) مليون دج." ويمكننا أن نلخص تصنيف (م ص م) حسب التشريع الجزائري تحت قانون رقم17–02 المؤرخ في 11 جانفي 2017 كما يلي:

جدول 02: معايير التمييز بين (م ص م) في الجزائر حسب القانون رقم17–02.

المؤسسة	المستخدمون	رقم الأعمال / مليون د.ج	الميزانية السنوية/ مليون د.ج
المصغرة	01 الى09	أقل من 40	أقل من 20
الصغيرة	10 إلى49	أقل من 400	أقل من 200
المتوسطة	50الى 250	400 إلى 4 مليار	من 200الى 1 مليار

المصدر: القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغرى والمتوسطة رقم17 /02 المؤرخ في 2017/01/11، الجريدة الرسمية رقم 2 الصادر في 11 يناير2017.

2-4- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالخصائص العامة التالية:

- المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة بمؤشر عدد العاملين أي تستخدم عدداً محدوداً من العاملين لا يفوق 250 عامل في أغلب الأحيان، كذلك تهيمن الشخصية في تنظيمها مما يجعلها تتمتع بمرونة عالية والقدرة على التغيير لأنها تملك تنظيماً بسيطا لا يسمح بتخصص عالٍ، وقد تكون هذه الميزة أحد أسباب الانتشار الواسع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تمارس المؤسسة الصغيرة والمتوسطة نشاطاً واحداً وهذا ما يساعد في تقليل تعقيد متطلبات إدارة المؤسسة، مما يتطلب مهارات وطرق تسيير بسيطة يمكن لأي شخص مهما كانت درجة تعلمه وبرأس مال محدود جداً أن يقيم مشروعاً صغيراً يؤمن له حياته؛
- تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمعدلات فشل عالية ممثلة في الموت الشخص المؤسس لها أو الغلق أو التصفية مقارنة بالأعمال الكبيرة، فالتهديد بالفشل قائم على مدى حياة العمل الصغير، إلا أنه أعلى في سنوات التأسيس الأولية، ويرجع ذلك لعدم رغبة أصحابه في الإبقاء عليه بسبب الخسائر المالية التي يتعرضون لها، مما يضطرهم لتصفيته (البرنوطي، 2005،ص:68)؛
- ضيق السوق المحلي الذي تعرض فيه أحياناً وقد يكون سوقاً إقليمياً؛
-تطلب تصنيع المنتجات درجة عالية من الخبرة والمهارة؛
- تتميز بانخفاض تكاليف النقل؛
- تلائم أذواق المستهلكين المختلفين(بالنسبة للسلع غير النمطية) (سعد، 1998،ص:210).
- تتردد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التوسع مالياً على عكس المؤسسة الكبيرة التي ترى أن التوسع هو هدفا تسعى لتحقيقه، أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإنها على تحقيقه أو التحكم فيه، كما أن مبالغ الضريبة ترتفع أكثر مما يضطره إلى إدخال شركاء جدد وتحويل المؤسسة إلى شركة مساهمة (البرنوطي 2005) ؛
- صعوبة توفير ضمانات كافية للبنوك خاصة في المراحل الأولى من النشاط مما يجعلها تعتمد على التمويل الذاتي أو العائلي أساساً وتمويل نموها يكون من مصادر داخلية (المسير)؛
- صعوبة إعداد القوائم المالية لافتقار المسير للخبرة المالية والمحاسبية؛
- قدرة محدودة على الإنتاج للتخزين نظراً لضعف الموارد المالية وعدم التحكم في السوق (عنبة، 2002،ص:25)؛
- تتميز بإدماج كامل للموارد المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وموارد المسير الخاصة، ليتبين أن خطر العمل يعود إلى الخطر الشخصي للمقاول أي أنه لا يوجد ذمة مالية منفصلة، فإفلاس المؤسسة يعني إفلاس المقاول (المسير أو المالك) ؛
- دورة حياة المؤسسة قصيرة إذ أنها تتأثر بأسباب بسيطة تضع حداً لنهاية نشاطها، وهذا راجع لهشاشتها مثلا: استقالة موظف أساسي، خسارة زبون مهم (Josée, st-Pierre).....الخ؛

4-3- عرض وتحليل مساهمتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الجزائر

4-3-1- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي:

لمعرفة مدى مساهمة القطاعات الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، ندرج الشكل التالي الذي يوضح تطور إسهام القطاعين النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2000 -2018).

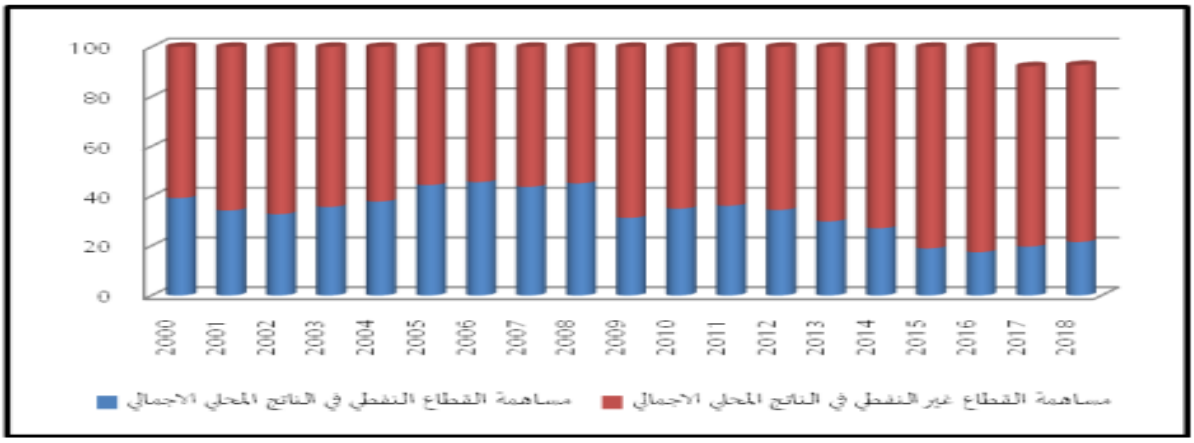

المصدر: على من إعداد الباحثين بناءا على النشريات الإحصائية لبنك الجزائر لأعداد مختلفة.

شكل 05: تطور إسهام القطاعين النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الجمالي للجزائر خلال الفترة 2000-2018

يتبين من الشكل رقم (05) أن هناك تراجع تدريجي في الإسهام المباشر لقطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، حيث بلغت نسبة مساهمته سنة 2006 حوالي 54%، وهي أعلى نسبة مساهمة لهذا القطاع خلال الفترة (2000-2018)، لتصبح هاته النسبة في حدود 21 % سنة 2018، وقد لا يدل هذا التراجع على توجه الاقتصاد الجزائري إلى التنويع، ذلك أنه لا يمكن إغفال انهيار أسعار النفط كسبب رئيس لتراجع إسهام قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر.

4-3-2- تركز وتنوع الصادرات في الجزائر: لتتبع واقع مؤشر التنوع والتركز في الجزائر ندرج الشكل الموالي.

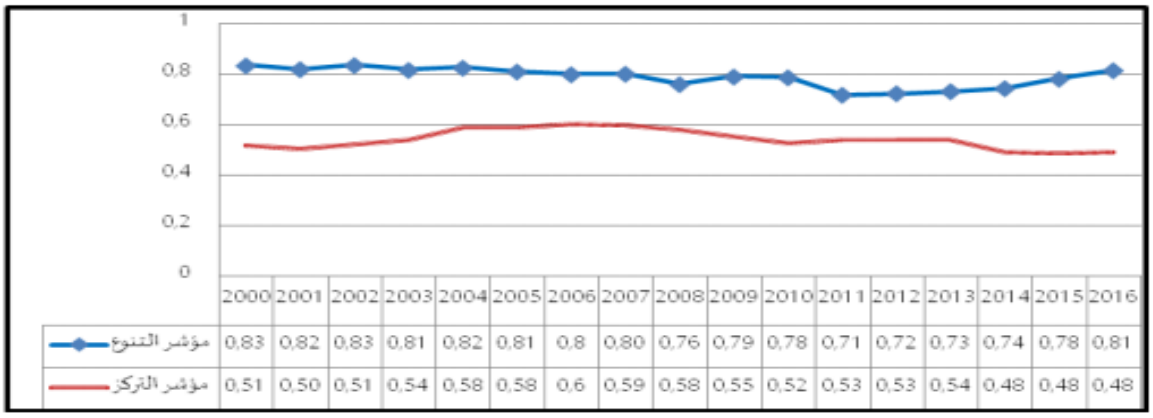

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مؤشر التنوع	0,83	0,82	0,83	0,81	0,82	0,81	0,8	0,80	0,76	0,79	0,78	0,71	0,72	0,73	0,74	0,78	0,81
مؤشر التركز	0,51	0,50	0,51	0,54	0,58	0,58	0,6	0,59	0,58	0,55	0,52	0,53	0,53	0,54	0,48	0,48	0,48

المصدر: على من إعداد الباحثتين بناءا إحصائيات الأونكتاد: http:// unctadstat.unctad.org/FR/

شكل 06: تطور مؤشر تنوع وتركز الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000 -2016

يشير تطور مؤشر التنوع خلال الفترة (2000-2016) في الشكل رقم (06) إلى أن صادرات الجزائر لم تصل بعد إلى درجة التنوع المقبولة، حيث أن قيمة هذا المؤشر تراوحت بين0.7 و0.8؛ أما فيما يخص مؤشر التركز، فقد تراوحت قيمه خلال هاته القترة بين 0.5 و0.6 وهي قيمة تدل على تركز صادرات الجزائر، والدليل على ذلك تطور مساهمة صادرات المحروقات في إجمالي الصادرات من (97.56%) بقيمة 937.43 مليار دولار سنة 2005 إلى (95.54%) بقيمة 60.304 مليار دولار سنة 2014، وبالتالي نقول أن الاقتصاد الجزائري يعد من الاقتصادات الأكثر تركز والأقل تنوعاً.

4-3-4- مساهمة القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي:

إن دراسة مدى مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي وتغيره عبر الزمن تمكن من معرفة مدى التنويع الاقتصادي، فإذا كان هذا القطاع في نمو مستمر يعني ذلك أن هناك تنويع اقتصادي والعكس، وفيما يلي عرض لتطور نسبة مساهمة القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر.

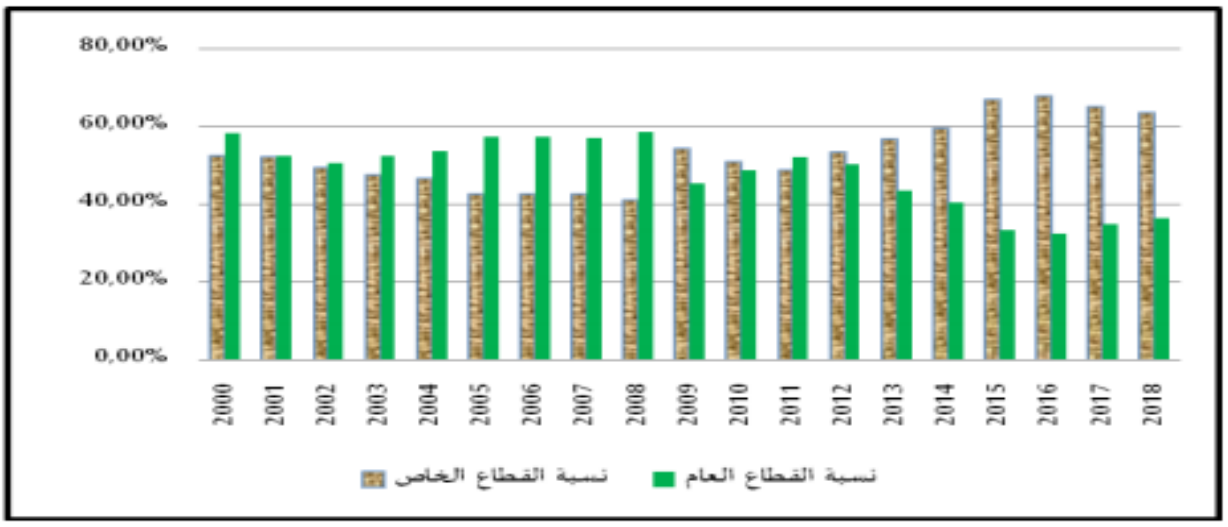

المصدر: إلى من إعداد الباحثتين استنادا الديوان الوطني للإحصاء: http://www.ons.dz/-Compte-de-production-et-compte-d-.html

شكل 07: نسبة مساهمة القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر للفترة 2000-2018

يبين الشكل رقم (07) تطور نسبة مساهمة كل من القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر خلال الفترة (2000 -2018)، حيث نلاحظ تفوق القطاع العام على القطاع الخاص في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ولو أنه بفارق طفيف في السنوات من 2009 إلى 2011 ، فلم تتعدى نسبة مساهمة القطاع الخاص 55 % خلال هذه السنوات، ثم تفوق القطاع الخاص عن القطاع العام خلال باقي السنوات أعلى مسجلا أعلى نسبة له قدرت ب 67% سنة 2016،إلا أن هذا التغير كان نتيجة لانخفاض إنتاج قطاع المحروقات الذي يمثل القطاع العام، وبالتالي نستنتج أن الفترة (2000 -2011) تميزت بعدم وجود تنويع اقتصادي، أما الفترة (2012 -2018) يمكن تفسيرها بأثر التذبذب في قطاع النفط، مما لا يجعلنا نرجع ذلك إلى تنويع الاقتصاد بشكل أساس.

4-3-4- مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات:

يمكن إبراز مدى مساهمة كل من الإيرادات النفطية وغير النفطية في إجمالي إيرادات الجزائر من خلال الشكل التالي:

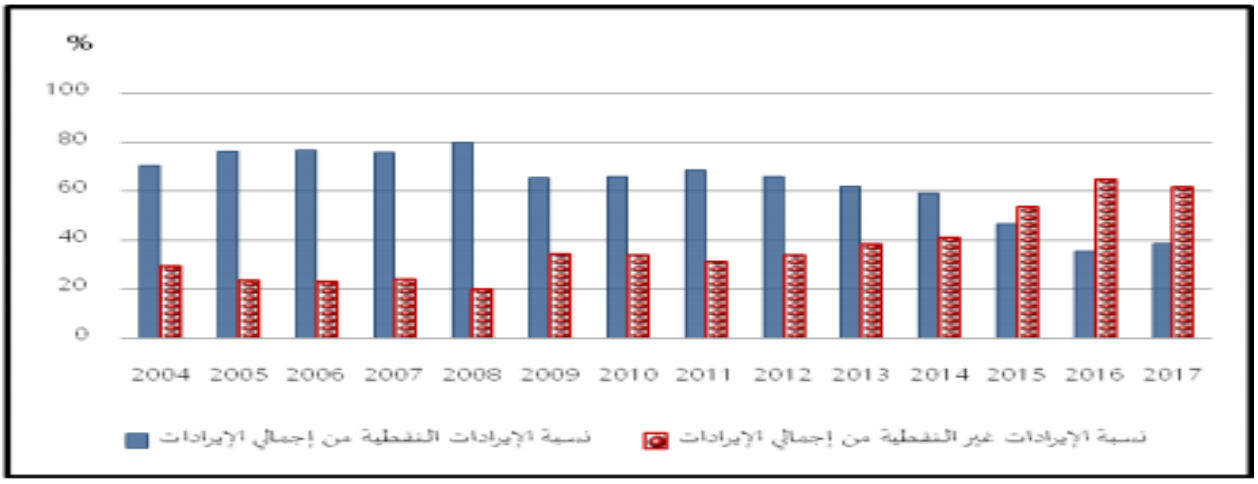

المصدر: على من إعداد الباحثين بناءا التقارير السنوية لبنك الجزائر (2008؛ 2013؛ 2016؛ 2017).

شكل 08: تطور نسبة الإيرادات النفطية وغير النفطية من إجمالي الإيرادات في الجزائر للفترة (2004-2017)

يتضح من الشكل رقم (08) أن الإيرادات غير النفطية أسهمت بنسب متواضعة في تشكيل الإيرادات العامة، حيث تراوحت من 20 % إلى 40 %خلال الفترة 2004-2014، مقارنة بالإيرادات النفطية التي أسهمت بنسب مرتفعة في إجمالي الإيرادات تراوحت من60% إلى 80 % خلال نفس الفترة، لتسيطر على هيكل الإيرادات العامة، إلا أنه يلاحظ خلال الفترة 2015-2017، ارتفاع نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية، وانخفاض نسبة مساهمة الإيرادات النفطية، وذلك نتيجة تراجع مداخيل الجزائر من العوائد النفطية.

4-4- متطلبات تنويع الاقتصاد الجزائري:

من خلال ما تم ذكره نلاحظ أن الاقتصاد الجزائري لا يزال في تبعية للقطاع النفطي، ولم يعرف بعد مستوى التنويع الاقتصادي، مما يستدعي ضرورة اتخاذ مجموعة من الإجراءات والسياسات لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، لذا نطرح في هذا المجال مجموعة من المتطلبات كالآتي:

- **تغيير نموذج النمو الجزائري:** الذي تقوده الدولة معتمدة على المحروقات إلى نموذج أكثرت نوعا - تنويع الاستثمار في قطاعات مختلفة- يقوده القطاع الخاص، وهو ما يعني ضبط آليات النمو الاقتصادي، من خلال ضبط التشريعات وتحريك القطاعات الراكدة بواسطة آلية ذكية لاستقطاب رأس المال الوطني والأجنبي؛

- **تحسين كفاءة النفاق العام:** ويعني ذلك ضرورة عزل النفقات الحكومية (الجارية)، وبشكل تدريجي، تحديدا عن الإيرادات النفطية المتقلبة وبما يعزز مسارات النمو والاستقرار الاقتصادي الكلي في الاقتصاديات النفطية العربية. فمن الضروري أن تكون هناك إدارة مالية عامة قوية لها القدرة على توفير توقعات عائدات الموارد، وتحديد المخاطر المالية على جانبي الإيرادات والنفقات على حد سواء؛ دون إغفال ضرورة إدخال أساليب تقييم برامج كل من الإنتاجية والنفقات، إما قبل أو بعد وقت قصير من التنفيذ، حتى تتم معالجتها في الوقت المناسب (kamiar, October 2018)؛

- **الاستثمار في العنصر البشري:** أي الاستثمار في الطاقات الكامنة التي يوفرها قطاع التعليم باعتبار هذا الأخير مفتاح للنمو، وليس الاكتفاء به كخدمة اجتماعية معزولة عن المحيط الاقتصادي، كما يتطلب الأمر على المدى الطويل الاعتماد على التكنولوجيات الدقيقة والطاقات المتجددة، وكذا الاقتصاد المبني على المعرفة؛

- **إزالة العوائق التي تواجه الشركات الوطنية**: القائمة ورفع قدرتها على اكتشاف الذات، بحيث يتوجب إعطاء الأولوية للمنتجات التي حاولت شركات محلية إنتاجها بشكل طبيعي ودراسة العوائق التي منعت هذه الشركات من تطوير إنتاجها، بالإضافة إلى العمل على الحد من الحواجز القائمة في وجه الشركات الأخرى التي قد تحاول دخول السوق؛ بالموازاة مع ذلك يجب العمل على تعزيز قدرة الشركات الوطنية على استكشاف نشاطات وقطاعات اقتصادية جديدة، للتعرف على تكلفة الإنتاج ومستوى المخاطر والعوائد عليها خاصة من خلال تهيئة الظروف والعوامل الملائمة للبحث والتطوير والابتكار؛

- **زيادة العمالة في القطاع الخاص:** خاصة وأنه بدأ الاعتماد على هذا القطاع لجلب التكنولوجيات العالية والإنتاجية إلى القطاعات غير النفطية، كما أن تشجيع العمل في القطاع الخاص يمكن أن يرافقه رفع جودة التعليم وتنمية المهارات من أجل دفع الإنتاجية والمنافسة في التوظيف في القطاع الخاص؛

- **بناء قاعدة صناعية تدعم التنويع:** ويكون ذلك عن طر يق تنفيذ سياسة صناعية جديدة، والتركيز على القطاعات التصديرية، وكذا تعزيز الروابط التي تقوم على التجمعات الصناعية؛

- **تعزيز الحوكمة الاقتصادية:** وتكون بدابة بالقضاء على الرشوة والفساد الإداري، وتحسين الشفافية وآليات الرقابة من خلال توسيع صلاحيات البرلمان، فيما يتعلق بالرقابة على المال العام؛

- وضع خطة بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي: حيث تعمل على التخفيض من التمويل المعتمد على الإيرادات النفطية تدريجيا.

- **وضع برامج رقابة مستمرة على أداء المؤسسات**: من خلال توجيهها إلى القطاعات التي تخدم تنويع الاقتصاد؛

- **ترشيد النفاق العام:** ويكون هذا عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد وتوزيعها حسب الأولويات، وإحداث توازن بين الاستثمار في رأس المال البشري والاستثمار في القطاعات الإنتاجية التي تمثل القيمة المضافة للاقتصاد؛

- **إعادة النظر في كيفية إدارة أموال صندوق ضبط الموارد:** وذلك بالاستثمار ضمن مجموعة من الخيارات، كالاستثمار وفق الصيغ الاستثمارية الإسلامية؛

5- إستراتيجيات تعزيز القدرة التنافسية للعناقيد الصناعية في الجزائر

إن إستراتيجيات تعزيز القدرة التنافسية للمناطق الصناعية في الجزائر يعد بناء وتنمية القدرة التنافسية منطلقا أساسيا لمجابهة تحديات النظام العالمي، الأمر الذي يتطلب جهودا جادة للقيام بتعديلات وتغييرات جوهرية في منظومة متكاملة من العوامل، كما أن المرور من وضعية اقتصادية حمائية إلى اقتصاد السوق عملية شاقة وصعبة، مما جعل الدولة تفكر في سياسات واستراتيجيات جديدة بهدف الرفع من قدرتها التنافسية، من خلال توفير خدمات البنية التحتية المساندة للقطاعات السلعية والخدمية، وإتباع السياسات الاقتصادية والإجراءات الإدارية المعززة للقدرة التنافسية، وكذلك وضوح وشفافية القوانين والتشريعات المنظمة للبيئة الاستثمارية الملائمة لمختلف القطاعات الاقتصادية، ومن أهم السياسيات التي تسعى إلى دعم القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري ما يلي:

5-1- العمل على تهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة لتشجيع الاستثمارات المحلية واجتذاب الاستثمارات الأجنبية:

إن وضع إطار تشريعي ملائم يساعد على تحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية ويكون متسم بالشمولية والمرونة والوضوح، ويكون هذا في منح الإعفاءات والتسهيلات ضمن ضوابط تنموية واستثمارية واضحة ومحددة وتبسيط إجراءات الترخيص والتسجيل للمشاريع الاستثمارية الجديدة، بالإضافة إلى وضع الإطار المؤسسي اللازم للإشراف على كافة القضايا المتعلقة بالاستثمارات وإدارتها، وبالتالي توجيه مشروعات هذا الاستثمار إلى المجالات الأكثر أهمية في الاقتصاد.

5-2- تثمين الثروات والموارد الاقتصادية:

ويكون ذلك بتحفيز وتشجيع استغلالها وتحويلها وهو شأن الصناعة البتروكيماوية والسياحة والصناعات التقليدية والصيد البحري، وهي قطاعات مولدة للثروة ومناصب الشغل والصادرات الجديدة.

5-3- تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات : ويكون ذلك من خلال دعمها الفعلي بتخفيف الإجراءات البيروقراطية ووضع تحفيزات جبائية ومالية ملائمة، خاصة في المجالات التنافسية فبمثل هذا المسعى يمكن للبلد أن يجسد تدريجيا قدوم موارد مالية خارجية بديلة.

5-4- مواصلة إصلاح السياسة النقدية وهذا للوصول إلى الاستقرار النقدي:

إن هذا الأمر الذي يعتبر بمثابة الركن الأساس ي لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وزيادة القدرة التنافسية، ويكون ذلك من خلال الاستفادة بحجم احتياطات الصرف الهائلة لدى البنك المركزي وتعزيز سلامة الجهاز المصرفي، من خلال تفعيل مستويات الرقابة والإشراف بما يتلاءم مع المعايير الدولية.

5-5- تطوير السوق المالية الجز ائرية:

إن الأهمية التي توفرها بورصات القيم المنقولة في تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني باعتبارها وعاء ضروري لبناء الادخار الوطني وقاعدة لحفز الاستثمارات المحلية وجذب الأجنبية منها، ويكون ذلك من خلال إعادة هيكلة وتنظيم السوق المالية الجزائرية من خلال إيجاد الهيكل المؤسسي المناسب له واستكمال البنية التحتية له، بما يتناسب مع المعايير الدولية تحقيقا للشفافية وسلامة لتعامل بالأوراق المالية.

5-6- تطوير سوق العمل الجز ائري:

إن تطوير سوق العمل يعد أحد الركائز الأساسية لتحسين الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية، ويكون ذلك من خلال اتخاذ جملة من التدابير ترمي إلى تطويره بدأ بوضع إطار تشريعي ملائم وإعطاء دور للقطاع الخاص في إعداد السياسات والبرامج المتعلقة بتطوير وتأهيل القوى العاملة الجزائرية، فضلا عن التوسع الكمي والنوعي في برامج التأهيل والتدريب المنهي وتطوير سياسات التعليم العالمي بما يتلاءم مع سوق العمل.

5-7- تطوير الهياكل القاعدية ومشروعات البنية التحتية:

ويكون ذلك من خلال التركيز على وفرة ونوعية الخدمات البنية التحتية ومحاولة إشراك القطاع الخاص في إقامتها وتسييرها هذا، بالإضافة إلى تطوير وتفعيل الإطار التشريعي والتنظيمي لخدمة البنية التحتية لتحسين كفاءتها ونوعيتها أملا للدور الهام الذي تلعبه هذه المنشآت في تحسين المناخ الاستثماري وزيادة القدرة التنافسية.

5-8- الاهتمام والسعي إلى تطوير العلوم والتكنولوجيا:

يلعب هذا القطاع دور هام في عملية التنمية الاقتصادية وتحسين جودة الإنتاج وتعظيمه ورفع مستوى الإنتاجية، ويكون ذلك من خلال إيجاد العديد من المراكز والمؤسسات التي تعنى بالعلوم والتكنولوجيا لبناء قاعدة علمية تكنولوجية وطنية والعمل على تطويرها، وتبني سياسة تكنولوجية موائمة في أنشطة القطاعات التنموية ورفع مردوديتها وإدامتها بهدف زيادة القدرة الإنتاجية للصناعات الوطنية، إضافة إلى تشجيع البحث العلمي في القطاع الاقتصادي بإجراءات مناسبة الذي يعتبر عامل حاسم من أجل التنافسية والتنمية.

5-9- تطوير الإطار التشريعي والمؤسسي يعتبر تحسين البيئة التشريعية والتنظيمية والمؤسسية:

إنه أحد الإجراءات الهامة لانطلاقة تنموية فعالة وتحسن الإنتاجية والقدرة التنافسية ومواكبة متطلبات تحرير وعولمة الاقتصاد والانفتاح على الأسواق الخارجية، ويكون ذلك من خلال مراجعة لجملة لتشريعات والقوانين الاقتصادية كقانون الاستثمار والشركات وقانون الجمارك والضرائب وقانون المنافسة ومنع الاحتكار وقانون استقلال القضاء...الخ .وإنشاء عدد من المؤسسات لتشجيع الاستثمار أو ترقية الصادرات، أو مؤسسات للمواصفات والمقاييس...الخ.

5-10- المواصلة في تأهيل المؤسسة الاقتصادية:

وذلك بهدف توجيه المؤسسة الاقتصادية إلى تحسين النوعية و وضع آليات تطوير و تحليل نقاط ضعف المؤسسة، وبالتالي اقتراح طرق التقوية والاهتمام بالاستثمارات غير المادية كالمرافق التقنية والبرمجيات والتكوين والتدريب وإدارة الجودة الشاملة ومعايير نظام المعلومات والاستثمارات المادية في جلب التكنولوجيا الحديثة، مع محاولة تزويدها بأنماط تسيير حديثة تعتمد على جودة الأداء والفعالية في التنفيذ والوضوح في الإعلام، فسياسة تأهيل المؤسسة الوطنية العمومية أو الخاصة، القائمة تمكنها من مواجهة المنافسة الأجنبية وتتم هذه السياسة من خلال الإعانات العمومية المباشرة وإجراءات تخفيف التكاليف المالية للقروض المصرفية بواسطة دعم نسب الفائدة وأخيرا بتنظيم دورات تدريب وإعادة تأهيل لليد العاملة والإطارات.

11- الخاتمة:

لقد حظيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام كبير من طرف الحكومات بسبب قدرتها على تفعيل الترابط والتشابك الاقتصادي للدول، كما أنها تعد عاملا مهم في دمج الصناعة الوطنية في الاقتصاد العالمي من خلال زيادة تنافسية المؤسسات الصناعية بانتهاجها إستراتيجية العناقيد الصناعية، وهذا للتنويع في مصادر الدخل وزيادة ثروة الاقتصاد الوطني والرفع من مستوى النمو الاقتصادي.

ولقد حققت هذه المؤسسات موقعا هاما ضمن الإصلاحات التي باشرتها الجزائر منذ بداية التسعينات نظرا للمكانة التي تأمل أن تصل إليها، كمحرك لخلق الثروة خارج المحروقات وإحداث مناصب شغل دائمة، تحقيق النمو والتوازن على المستويين الجزئي والكلي ومضاعفة القيمة المضافة وتحقيق التنمية المستدامة.

- النتائج المتوصل إليها:

- إن تقلب أسعار النفط يعرقل الجدية في عملية التنويع التي تتبعها الجزائر، ففي فترات تدني أسعار النفط يكون التنويع هدفا أساسيا، بينما في فترات ارتفاع أسعار النفط يتم صرف النظر عن الإلحاح إلى ضرورة تخفيف الاعتماد على النفط، ومن هنا يكن القول إن الرغبة في التنويع كانت تتناسب عكسيا مع تطور سعر النفط؛

- أظهرت نتائج تحليل مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر، أن هذه الأخيرة تتجه نحو تحقيق التنويع الاقتصادي، وهو ما يوحي بأن جهود هذه الدول في سبيل تنويع اقتصادياتها قد بدأت تأتي ثمارها؛

- ضعف أداء الاقتصاد الوطني وعدم قدرته على تنويع الاقتصاد والخروج من التبعية النفطية، بالرغم من البرامج التنموية الضخمة التي مست كل القطاعات الاقتصادية، ويعود ذلك لعدم إتباع إستراتيجية تنموية واضحة المعالم والأهداف، وغياب مؤشرات الحوكمة وضعف مؤشرات التنافسية؛

- إن العمل على وضع إستراتيجية تمكن من تنويع الاقتصاد الجزائري، يمثل تحديا يجب رفعه لتقليص درجة التبعية لتغيرات أسعار النفط على المستوى العالمي.

- **الاقتراحات:** إن تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة تنافسيتها في الجزائر تستدعي توفير ما يلي:

- ضرورة الوقوف الفعلي للقادة والفاعلين وصناع القرار السياسي أثناء التأسيس، أي قرارات قبل اتخاذها والعمل فيها، فمن الواجب تكثيف النقاشات والحوارات مع صناع القرار على رسم خريطة عنقودية صارمة، لها الأثر الفعال على الاقتصاد الوطني؛

- العمل على إيجاد تصور مشترك حول إقامة التجمعات الصناعية في البلدان العربية، إذ أن الاختلاف في التصور قد يؤدي إلى تضارب في الأهداف التي تسعى لها هذه الإستراتيجية؛

- توفير التمويل اللازم لإنشاء الصناعات المكونة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنويع مصادره؛

- تحقيق الجودة في نظام التعليم العالي وتكييف مخرجاته وفقا لاحتياجات ومتطلبات السوق؛

- توفير التمويل اللازم لإنشاء الصناعات المكونة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنويع مصادره؛

- تأسيس مراكز معرفية يمكنها جذب شراكات أجنبية بغية التوقيع على تحالفات إستراتيجية مع الشركات والجامعات المحلية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة.

- لا ينبغي ترك عملية إقامة العناقيد الصناعية في الدول النامية للآلية التلقائية، لذلك كان من الضروري العمل على تعزيز التعاون بين هاته المؤسسات في هذه البلدان من جهة، وبينها وبين هيئاتها المحلية من جهة أخرى، ذلك أن التكتلات والمشكلات قد تنشأ تلقائياً في البلدان النامية نتيجة لتوافر الميزة النسبية وظروف الطلب المساعدة، لكنها تحتاج إلى مبادرة ودعم حكوميين؛

-آفاق الدراسة:

في الأخير نتمنى أن تكون هذه الدراسة لبنة إضافية في مجال العناقيد الصناعية التي تعتبر الإستراتيجية البديلة لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لأبحاث مستقبلية إن شاء الله، وعليه نقترح مجموعة من المواضيع للبحث والدراسة:

- العناقيد الصناعية آلية لتحقيق التكامل وتعزيز التنمية الصناعية والاقتصادية المستدامة.

- التفاعل بين العناقيد الصناعية والمنطقة الحرة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

- عناقيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة فاعلة لتحقيق التنمية المستدامة.

- دور العناقيد الصناعية في تدعيم العمل التعاوني داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

12- قائمة المصادر والمراجع:

1. ايرول طايماز. (2002). المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاندماج الاقتصادي والاجتماعي. بحوث اقتصادية، عربيةالمجلد (23). بيروت، لبنان
2. القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغرى والمتوسطة رقم17 /02 المؤرخ في 2017/01/11، الجريدة الرسمية رقم 2 الصادر في 11 يناير2017..
3. دمدوم كمال. (2000). دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تثمين عوامل الإنتاج في الاقتصاديات التي تمر بفترة إعادة الهيكلة. مجلة دراسات اقتصادية، العدد الثاني، الجزائر.
4. سعيد عمير، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، حافز أم عائق أمام تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الشلف، يومي 17/18 أفريل 2006.
5. سعاد نايف البرنوطي. (2005). إدارة الأعمال الصغيرة للريادة. عمان، الاردن: دار وائل للنشر، المحرر.
6. عمر محمد عثمان صقر. (1997). مدى تأثير برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري على القدرة التنافسيةٌ للاقتصاد المصري. المجلة العلميةٌ للبحوث والدراسات التجاريةٌ، كليةٌ التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد الأول.
7. فريد النجار. (1999). التحالفات الإستراتيجية من المنافسة إلى التعاون " خيارات القرن 21". القاهرة: ايتريك للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
8. قلش عبد الله مطاي عبد القادر. (2010). الأهمية التنافسية للمقاولة الصناعية وأثرها على المنافسة. الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والإستراتيجية التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية (صفحة صفحة:34). الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي
9. زايري بلقاسم، العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة شمال إفريقيا، العدد02.
10. مازن خيربك. (14- 11-2005). العناقيد الصناعية ودورها في تنمية الاقتصاديات الناشئة. جريدة الثورة، دمشق، سوريا، يومية سياسية تصدر عن مؤسسة الوحدة والصحافة والطباعة والنشر.
11. محمد عبد الحليم عم. (2007). التموين عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية. الدورة التدريبية حول تمويل. المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية. سطيف: جامعة فرحات عباس.
12. محمد عبدالرسول سعد. (1998). الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي. بيروت، سوريا.
13. مركز المعلومات ودعم القرار. (2003). العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم: الاطار النظري. .
14. هالة مجمد لبيب عنبة. (2002). إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي. لبنان.
15. هيكل. (2003). مهارة إدارة المشروعات الصغيرة. الإسكندرية: مجموعة النيل العربية.
16. *- Economies. (2007, 07 25). Center Of Strategy and Competitiveness, 1st edition. Consulté le 02 11, 2018, sur sur www.Cluster-roseach,org.*
17. *- kamiar, m. J. (October 2018). Reforming Fiscal Institutions in Resource- Rich Arab Economies: Policy Proposals. Economic Research Forum (p. Working Paper No. 1228).*